مجمع البحوث الإسلامية
السلسلة العلمية

منهج توثيق السنة النبوية الشريفة

الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم الفيومي
من كبار علماء الأزهر الشريف
(ت: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)

منهج توثيق
السُّنة النبوية الشريفة

للأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم الفيومي

عضو مجمع البحوث الإسلامية

إشراف

أ.د/ محيي الدين عفيفي أحمد

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الفيومي، محمد إبراهيم
منهج توثيق السنة النبوية الشريفة
الأزهر الشريف ـ مجمع البحوث الإسلامية
١ـ السنة والسلوك الإنساني.
٢ـ مرتبة السنة.
٣ـ السنة وتحقيق المثل العليا.
٥٦ص، ٢٠سم
العنوان: مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة

رقم الإيداع: ٢٧٣٧٠/ ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعائه واهتدى بهداه .. أما بعد،،،

فلقد كان الأزهر الشريف على مر تاريخه ـ ولا يزال ـ الحارس الأمين على الإسلام؛ عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا، يؤدي رسالته، ويتحمل مسئوليته في المحافظة على الدين وتراثه وعلومه الشرعية والعربية وغيرها، حتى صار كعبة العلوم الدينية والعربية والثقافية في مصر والعالم، ومركز إشعاع روحي وديني وثقافي، ينشر مباديء وأخلاق الإسلام، ويوضح المنهج النبوي في مواقف الحياة المتنوعة بعيدًا عن التعصب الأعمى، أو الاضطهاد الفكري أو المادي، مراعيًا لظروف الناس وحاجاتهم، وكتب الله له القبول فتهيأت له النفوس على مدار عقود وقرون طويلة، فأصبح الجامعة الإسلامية الكبرى الفريدة في العالم بتاريخها وأهدافها ورسالتها ومنهجها ووسطيتها.

إن الأزهر الشريف يضطلع بمسئولياته ويواصل مسيرته العلمية في بيان حقائق الإسلام بمنهج وسطي معتدل يحترم التعددية الدينية والمذهبية والفكرية، ويعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة، لأجل حماية العقول من الغلو والتطرف والتسيب.

وانطلاقًا من هذه المسئولية كان الدور العظيم لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب في النهوض بالتبعات الملقاة على عاتق الأزهر الشريف في الداخل والخارج، ببيان حقائق الإسلام ومواجهة التطرف والإرهاب، وأهمية المجابهة الفكرية وبيان جهود الأزهر الشريف وجميع هيئاته حيث أكدّ فضيلته: أن الأزهر الشريف قد عاش أكثر من ألف عام ـ وسيظل ـ يُدرِّس المذاهب الفقهية، والمسائل الكلامية على افتراقها، والعلوم الإسلامية بمختلف أذواقها ومشاربها، لكن الأزهر قد وجد ضالته ـ منذ القدم ـ في مذهب أهل السنة والجماعة، واتخذه طوق نجاة للمسلمين كلما عضّتهم نوائب التشرذم وآفات التعصب المقيت لمذهب يراه أصحابه: هو الإسلام الذي لا إسلام غيره .. وسبيل الأزهر اليوم هو سبيله بالأمس: السعي الحثيث لجمع كلمة المسلمين، ووقوفهم صفًا واحدًا في مهب العواصف والتيارات.

إن الأزهر الشريف الذي يرفع راية «جمع الكلمة» بين المسلمين، لا يتردد في مقاومة موجات الإلحاد، والتغريب، والإفساد الأخلاقي، ولا يدخر جهدًا في مقاومة الانحراف التكفيري الطارئ، والمرفوض من جماهير الأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا، وليس أمامه ـ من أجل تحقيق هذا الهدف ـ إلا مواصلة السعي ـ بصدق ـ لجمع علماء المسلمين على كلمة واحدة، لمواجهة الأخطار التي تهدد الجميع، ولتحقيق مصالح الأمة، ودرء المفاسد عنها، ومن دون هذا الالتقاء،

فإن النتائج لن تكون على النحو الذي نرجوه لأمتنا، وتقتضيه مصلحتها في هذه الظروف التي يمر بها العالم الآن[1].

هذا، وتتعاظم آمال وطموحات الناس حول الأزهر الشريف يومًا بعد يوم، وتتعالى صيحات النداء والفزع إليه ـ بعد الله تعالى – باعتباره الملاذ الآمن للمسلمين في العالم من الانحراف الفكري، والتطرف والإرهاب ، وقد عمل الأزهر الشريف على تلبية هذه النداءات وتحقيق الطموحات، وذلك بكل هيئاته ودواوينه ودوائره العلمية والمعرفية، ومنها: مجمع البحوث الإسلامية، الذي أسهم بجهود عظيمة في العطاء العلمي للأزهر الشريف من خلال دراسة القضايا العلمية المختلفة، إيمانًا منه بدوره العلمي في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وبيان وسطية وسماحة الإسلام، وأهمية التيسير ورفع الحرج عن الناس.

إن ما قدمه مجمع البحوث الإسلامية ويقدمه في هذا الصدد ليؤكد جهوده الدؤبة في خدمة الحياة العلمية والعملية للمسلمين؛ في التنظيم، والتشريع، والثقافة، والحضارة، والاجتماع، والسلوك، والأحوال الشخصية، والمعاملات، وما إلى ذلك مما يدخل في صميم الحياة ومتطلباتها.

(١) كلمة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أ.د/ أحمد محمد الطيب، في افتتاح مؤتمر خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

إن مجمع البحوث الإسلامية وهو يؤدي دوره باعتباره هيئة علمية وبحثية وثقافية ومعرفية بالأزهر الشريف، لا ينفصم عن واقع الناس والمشكلات والتحديات التي تحيط بهم، وظهور أنماط من السلوك وألوان من المعاملات تتطلب ضرورة بيان الرأي والشرعي والديني لها؛ حتى لا ينخدع الناس بالسيىء منها، أو ينساقوا وراء الفكر المنحرف والفتاوى الشاذة التي تعاني منها مجتمعاتنا في ظل انتشار التطرف والإرهاب.

ومن المؤلم غاية الألم أن ترتكب جرائم باسم الإسلام وباسم شريعته السمحاء، وتُنفذ العمليات المدمرة مع صيحات التهليل والتكبير، ودعوى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، الأمر الذي استغله الإعلام الغربي أسوأ استغلال في تشويه صورة الإسلام، وتقديمه للعالم بحسبانه دينًا همجيًا متعطشًا لسفك الدماء وقتل الأبرياء، وأنه يحرض أبنائه وأتباعه على العنف والكراهية والأحقاد، وللأزهر موقف واضح في هذه القضايا قام بإعلانه وبيانه كأشد ما يكون البيان وضوحًا وجلاءً.

وانطلاقًا من دور المجمع ومسئولياته العلمية؛ فقد قام بإعادة طبع مجموعة من الكتب العلمية النافعة، والتي تتنوع موضوعاتها، وتلبي عددًا من احتياجات المرحلة الراهنة، حيث تشتمل هذه الكتب على قضايا ومسائل تتصل بالعقيدة، والشريعة، والأخلاق، والتفسير، وعلوم السنة النبوية، والثقافة الإسلامية في مجالاتها المختلفة؛ ليكون

الناس على بينة من أمرهم فيما يتعلق بالأمور الدينية والاجتماعية والأخلاقية، خاصة في ظل تراجع منظومة القيم الأخلاقية، وانتشار موجات التطرف والإرهاب والتكفير والإلحاد والتسيب والإنحلال، مما يستلزم معالجة هذه المسائل من خلال الفكر الوسطي الذي يعمل الأزهر الشريف على ترسيخه.

نسأل الله تعالى القبول، وأن يكون العمل خالصًا لوجهه تعالى، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

أ.د/ محيي الدين عفيفي أحمد

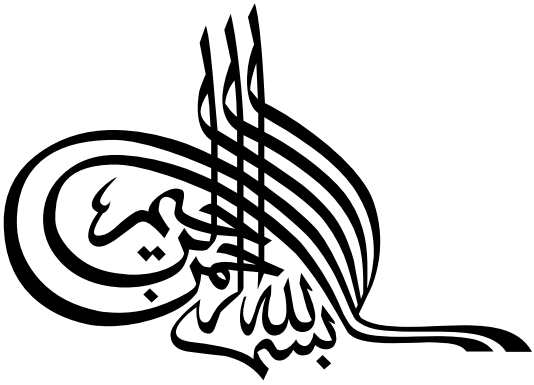
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على عبده، ورسوله محمد بن عبد الله، الذي ختم الله به النبيين والمرسلين، وأرسله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد....

فإن الله قد أرسل رسوله محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق، وأنزل عليه القرآن هدى ونورًا، وأوحى إليه بالسنة المطهرة، التي هي الأصل الثاني لديننا الحنيف، والنور الوهاج الذي استضاءت به الأمة، وتستضيء إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولهذا فقد أصبح الدفاع عنها واجبًا دينيًا، وحتمًا على كل غيور أن ينافح عنها ويدافع- ولاسيما- في هذه الآونة التي تواجه فيها السنة المطهرة هجمات شرسة من الذين يحاولون اغتيالها والإجهاز عليها بكل ما استطاعوا من قوة، وما ملكوا من حيلة.

تعددت لذلك وسائلهم واختلفت مسالكهم وإن اتحدت مآربهم، فمنهم من تولوا حملات التشكيك في ثبوت السنة، ومنهم من حملوا لواء الطعن في حُجِّيَّتها ومصدريتها لتشريع الإسلام وتوجيهه، وزعموا أنهم استغنوا بالقرآن الكريم عنها، ومن هؤلاء وأولئك من يحاول هدم

السنة بالسنة نفسها، وذلك بأخذ بعض الأحاديث وتحريفها عن موضعها، والاستدلال بها على غير ما تدل عليه.

ولْيعلمْ هؤلاء الذين يتطاولون على السنة النبوية المطهرة.

إما لجهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وعدم اطلاعهم عليه من مصادره، أو لرغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يدعون، إنهم بهذا يتطاولون على الإسلام بإشاعة الشك والريبة من حيث يدرون أو لا يدرون؛ ولا شك أن وراء هؤلاء أيدي خفية من أعداء الإسلام تحركهم، وتدفعهم إلى هذا الافتراء الذي يقصد من ورائه هدم الدين لبنة لبنة حتى يتسنى لأولئك الأعداء أن يشبعوا نهمهم ويشفوا غليلهم بالقضاء عليه، ولكنهم لن يجدوا إلى ذلك سبيلا، وسيرد كيدهم إلى نحورهم، وما أحوجنا إلى بحوث متنوعة حول الدفاع عن السنة حتى يتضح وجه الحقيقة لكل طالب لها، وحتى نرضى الله ورسوله، ونلقى الله وهو عنا راض.

وإن بحثنا الذي نقدمه اليوم إنما هو إسهام من عالم من علماء الإسلام ومفكريه.

أسأل الله أن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الأمين العام الأسبق لمجمع البحوث الإسلامية

سامي محمد متولي الشعراوي

السنة والسلوك الإسلامي

يرى بعض الذين يذهبون مذهب المدنية الغربية أنه من المستحيل أن نعيش على سنة النبي ﷺ فقط إنما علينا أن نتبع الطريقة الغربية في الحياة في آن واحد.

كذلك يرى هذا البعض أن التشديد في اتباع السنة كان سببا من الأسباب الأساسية التي قادت إلى انحلال العالم الإسلامي، وأن إجبار المجتمع على تقليد حياة الرسول ﷺ في جميع تفاصيلها افتئات على الحرية الفردية في الشخصية الإنسانية، واعتداء على حرية النشاط الإنساني وعلى التطور الطبيعي للمجتمع.

تلك تقولات من تقولات الغرب الاستعماري على السنة النبوية الشريفة اتخذها بعض من يتولون الولاء الغربي من أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي وجعلت نظام السنة لا تجد قبولا في أيامنا هذه، مع أن السنة هي عصمتنا عن أن نضل في تفسير القرآن أو تأويله، وعصمتنا عن تحريف القرآن.

تناول الرد عليها مسلم غربي في كتاب عنوانه: «الإسلام على مفترق الطرق» هو محمد أسد ترجمه عمر فروخ، نقتطف منه بعض الردود.

يقول فيها: «أما قضية رفض السنة أو الطعن فيها فهي قضية مبنية على غير أساس علمي، أي ليست بحثا علميا خالصا من الأهواء».

وبدأ محمد أسد يشرح تلك الأهواء التي وراء الطعن في السنة النبوية فيقول: «إن السبب يرجع إلى استحالة الجمع بين تفكيرنا وطريقة حياتنا الحاضرة المتقهقرة، وبين روح الإسلام الصحيح كما يظهر في سنة النبي ﷺ في نظام واحد، ولكي يستطيع نَقَدَةُ الحديث المزيفون أن يبرروا قصورهم وقصور بيئتهم، فإنهم يحاولون أن يزيلوا ضرورة اتباع السنة؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك كان بإمكانهم حينئذ أن يتأولوا تعاليم القرآن كما يشاءون على أوجه من التفكير السطحي، أي حسب ميول كل واحد منهم وحسب طريقة تفكيره هو، ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام- على أنه نظام خُلُقي وعملي؛ ونظام شخصي واجتماعي- تنتهي بهذه الطريقة إلى التهافت والاندثار». ثم تولى محمد أسد بيان أثر الأخذ بالسنة على الإنسان المسلم والمجتمع الإسلامي فيقول:

إننا- أي المجتمع الإسلامي- في حاجة إلى إقامة السنة بيننا لتمرين الإنسان بطريقة منظمة على أن يحيا- دائما- في حال من الوعى الداخلي واليقظة الشديدة وضبط النفس.. لقد عبر عمر بن الخطاب عن ضرورة ضبط النفس أحسن تعبير حين قال: «حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحَاسَبُوا» وذلك وفقًا لقول الرسول ﷺ: «اعبد ربك كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك». والهدف من ذلك ضرورة ضبط النفس والتوحد بين الذات الروحية والذات المادية، بين الذات المنفعلة

والـذات الفاعلـة. وذلـك لا يتـأتى إلا بمحاسـبة الـنفس بالقـدر الـذى تتحمله طاقة البشر والمراقبة لأعمالنا حتى نتمرن على محاسبتها فلا نأتيَ أعمالا من غير مبالاة ولا نجد تمرينا على ضبط النفس غير العبادة، فإنها أكثر نفعا في شحذ قوة ضبط النفس فينا، فإن مقدرتنا على العبادة تعنى مقدرتنا على ضبط النفس، والمحافظةَ عليها تعنى استعدادنا على تربية قدرتنا على ضبط النفس حتى تصبح طبيعة فينا.

قيمة السنة في التطبيق الاجتماعي:

لا ريب في أن أكثر المنازعات الاجتماعية ترجع إلى سوء فهم البعض لأغراض بعضهم الآخر ولمقاصده.

وسبب سوء الفهم- هذا- اختلاف الأمزجة والميول في أفراد البيئة الاجتماعية اختلافًا كبيرًا، فإن الأمزجة المختلفة تحمل الناس على عادات مختلفة، وهذه العادات المختلفة إذا تبلورت بالمِراس سنين طِوالا أصبحت حواجز بين الأفراد، وتصبح القضية الاجتماعية خاضعة للانتقاد والتبدل المستمر، فإذا تحرر المجتمع الإنساني من الاضطراب الخلافي «الجدل» ثم بنى سلوكه على قواعد الشرع الإلهي والاقتداء بالرسول، فإنه يستطيع حينئذ أن يشغل جميع قواه في معالجة مسائل تسبغ على المجتمع رفاهية حقيقية مادية وعقلية، فنمهد الطريق أمام الفرد للسير في جهوده الروحية، هذا، ولا شيء سواه هو الغرض

الديني للتنظيم الاجتماعي في الإسلام، فإذا بنينا سلوكنا على الاقتداء بما فعله الرسول فحينئذ نتعلم أن ننظر إليه ﷺ لا على أنه صاحب وحى إلهي أُدّيَ فقط بل على أنه الهادي إلى الحياة الكاملة أيضا.

مرتبة السنة

إن مصدر الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين هو ما جاء في القرآن والسنة من النصوص وما دل عليه روح هذه النصوص ومعقولها، وقد اتفقت كلمة الجمهور من علماء المسلمين على الأدلة الشرعية الأربعة وهي: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، واتفقوا على أن هذه المصادر التشريعية الأربعة مرتبة في الرجوع إليها والاستدلال بها على هذا الترتيب.

وقد دل على هذا الترتيب ما رواه الترمذي عن رجال من أصحاب معاذ بن جبل: أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذا إلى اليمن قال: «كيف تقضى؟ قال: أقضى بما في كتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي، قال: الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله»[1].

وما رواه البَغَوى عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله في ذلك الأمر سنة قضى به، فإن أعياه أن يجد في سنة رسول الله جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به، وكان عمر يفعل ذلك.

(١) رواه الترمذي. حـ٣/ ٦١٦.

يذهب الشيخ عبد الوهاب خَلاَّف إلى جعل مصادر التشريع المتفق عليها أربعة: القرآن والسنة والإجماع والقياس، واستند تعضيدا لرأيه بما رواه البغوي؛ لكن منطوق الحديث من وجهة نظرنا جعل المصادر ثلاثة: القرآن والسنة والاجتهاد... ومفهوم الاجتهاد أوسع من أن يحصر بالإجماع والقياس... كما تكفل علم أصول الفقه بشرحه وتوضيحه وشروطه وموضوعه، وعلى أي حال فإن مصادر التشريع الاجتهادي أوسع مما ذكره الشيخ عبد الوهاب خلاف.

وذكر صاحب كتاب: أقضية[1] الرسول ﷺ أنه لا يحل لمن تقلد القضاء أو الحكم بين الناس أن يحكم إلا بما أمر الله به ﷻ في كتابه، أو بما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حكم به أو بما أجمع العلماء عليه أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة، واتفق مالك، وأبو حنيفة، والشافعي ـ رحمهم الله ـ على أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالقرآن والحديث والفقه مع عقل ووَرَع.

قال عبد الملك بن حبيب: «فبالعقل يسأل، وبه تصلح خصال الخير كلُها، وبالورع يعف، وإن طلب العلم وجده، وإن طلب العقل إذا لم يكن فيه لم يجده».

(١) هو المحدث عبد الله محمد بن فرج المالكي القرطبي.

فالسنة أصل من أصول الدين وحجة على المسلمين، وقد بين ذلك الكتاب:

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[1].

فإن الله- تعالى- أمر بطاعته وقَرَنها بطاعة رسوله وجعلها طاعة له.

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[4].

---

(١) الحشر: ٧.
(٢) النساء: ٦٥.
(٣) النور: ٦٣.
(٤) النساء: ٥٩.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾[1].

وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[2].

وقد ورد في السنة الاهتمامُ بأمر سنة رسول الله ﷺ في الحديث المروى عن- أنس بن مالك، وزيد بن ثابت- رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ خطبهم بمسجد الخَيْف من منى فقال: «نضر الله امرءا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها، ألا فرب حامل فقهٍ لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

وما روى الإمام أحمد وغيره عن أبى نجيح العرباض بن سارية السُّلَمِيِّ رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع، فأوصنا قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش فيكم فسيرى اختلافًا كثيرًا. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجز، وإياكم ومحدثات الأمور- في الدين- فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

(١) الأحزاب: ٣٦.
(٢) النساء: ٨٠.

روى الإمام أحمد، والترمذى ، وأبو داود عن المقدام بن معد يَكْربَ أن رسول الله ﷺ قال: «يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يُحدث بحديثى فيقول: بينى وبينكم كتاب الله، وما وجدنا فيه حلالاً استحللناه ، وما وجدنا فيه حرامًا حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرمه الله».

فالسنة هي الأصل الثاني من أصول الأحكام الشرعية فالكتاب مقدم وهي تالية له، لأن القرآن كلام الله تعالى الموحى به إلى رسوله، والمتعبد بتلاوته، والمنقول إلينا بالتواتر فهو وحى الله بلفظه ومعناه، أما السنة فلفظها غير متعبد به والمقطوع به جملتها لا تفصيلا، وإليه مرجع الاعتداد بها ثم هي بيان للكتاب، ولاشك أن المُبَيَّن مقدم على البيان[1].

***

(١) الموافقات للشاطبي ج ٤ / ص٢٦.

السنة وتحقيق المثل العليا

اتجه العلماء من أجل تحقيق مثلهم العليا لحياة يحكمها سلوك فاضل مطابق لمبادئ الدين أن يبحثوا في القرآن ويفسروه، وعن أعمال الرسول ﷺ وأقواله ليحتذوها ويقيموا عليها صرح نظام حياتهم على نهج جديد، فابتدأ الاهتمام بالسنة وجمع الحديث.

الحديث والسنة:

الحديث معناه في الأصل: الخبر والقصص، سواء أكان قريب الحصول أم بعيد الحصول، ثم تطور هذا الاستعمال وأصبح يطلق على نوع خاص من الأخبار في الأوساط الدينية بدون أن يخرجه ذلك عن معناه العام .

يقول ابن مسعود: «إن أحسن الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدي الله هدي محمد ﷺ» وهكذا أصبح القرآن أحسن الحديث، ثم حدد أخيرا بأخبار الرسول، سأل أبو هريرة رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة فقال له الرسول: «لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أوَّلُ منك لما رأيت من حرصك على الحديث»[1].

(١) صحيح البخاري، (٩٩).

وفي حديث أبي هريرة السابق ما يفيد سؤاله ﷺ والحديث عنه وقد حدث أصحاب الرسول بعده، بأقواله، وحدثوا عن كل شيء مما أخبر به مما يتعلق بالأعمال الدنيوية وما يتعلق بشئون الحياة الفردية والاجتماعية؛ ثم ما أخبر به فيما يتعلق بالماضي والمستقبل، وفى الأمور الخاصة والأمور العامة وذلك في سبيل تعليم الأمة وتهذيبها.

معنى السنة: أما السنة في اللغة فهى: الطريقة، محمودة كانت أو مذمومة ، ومنه قوله ﷺ «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»[(١)].

وهى فى اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خِلْقَّية أو خُلُقَّية أو سيرة كان قبل البعثة أو بعدها[(٢)]. وهى بهذا ترادف الحديث عند بعضهم.

وفي اصطلاح الأصوليين: ما نُقِل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

* القول مثل: «إنما الأعمال بالنيات»[(٣)].

(١) أخرجه مسلم عن جرير بن عبد الله البجلى.
(٢) القاسمى: قواعد التحديث وتوجيه النظر ص٢.
(٣) أخرجه البخاري، (١٠١٧).

* والفعل: ما نقله الصحابة من فعل النبي ﷺ في شئون العبادة كأداء الصلاة، ومناسك الحج، وآداب الصوم، وقضائه بالشاهد واليمين.

* والتقرير: ما أقره الرسول ﷺ من أفعال صدرت عن بعض أصحابه ليكون منه مع دلالة الرضا، أو بإظهار استحسان وتأييد مثل إقراره ﷺ لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بنى قريظة.

الفرق بين تعريف المحدثين وتعريف الأصوليين للسنة

علماء الحديث تعلموا عن رسول الله كل ما يتصل به من سيرة وخلق، وشمائل وأخبار، وأقوال وأفعال سواء أثبت ذلك حكمًا شرعيًا أم لا.

وعلماء الأصول إنما بحثوا عن رسول الله المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده ويبين للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله، وأفعاله، وتقريراته التي تثبت الأحكام أو تقررها.

الحكمة والقرآن

ذهب جمهور علماء المسلمين والمحققين إلى أن الحكمة شيء آخر غير القرآن كما ورد في الآيات: (النحل: ٤٤، النحل: ٦٤، النساء: ٦٥، آل عمران: ١٦٤).

وهي ما أَطْلَعه الله عليه من أسرار دينه وأحكام شريعته، ويعبر العلماء عنها بالسنة، قال الشافعي - رحمه الله-: «فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال والله أعلم، لأن القرآن ذكر وأُتبِعَتهُ الحكمة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يُجزْ - والله أعلم- أن يقال الحكمة هنا إلا سنة رسول الله، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول فرض إلا لكتاب الله وسنة رسوله لما وصفناه من أن الله جعل الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به»[1].

وواضح مما ذكره الشافعي هنا- رحمه الله- أنه يجزم بأن الحكمة هي السنة، لأن الله عطفها على الكتاب، وذلك يقتضى المغايرة ولا يصح أن تكون شيئًا غير السنة؛ لأنها في معرض المنة من الله علينا

(١) الرسالة ص٧٨.

بتعليمنا إياها، ولا يمن إلا بما هو حق وصواب، فتكون الحكمة واجبة الاتباع كالقرآن، ولم يوجب علينا إلا اتباع القرآن والسنة، فتعين أن تكون الحكمة هي ما صدر عن الرسول من أحكام وأقوال في معرض التشريع[1].

(١) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع ص٥١.

كتابة السنة والزعم بعدم كتابتها

عقد ابن الصلاح في «مقدمته» - والبلقيني في «محاسنه» لهذا الموضوع فصدره بقوله: «اختلف الصدر الأول- رضى الله عنهم- في كتابة الحديث: فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم، وأمر بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك».

وهناك روايات تحمل النهى عن كتابة السنة كرواية أبى سعيد الخُدْرىّ: «لا تكتبوا عنى، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه»[1].

لكن النصوص الغالبة تحمل الإباحة كقول عمر: «قَيِّدوا العلم بالكتاب»، وفى كتاب المرزبانى من حديث عبد الله بن راشد قال: «قال عثمان بن عفان: قيدوا العلم، قلنا وما تقييده؟ قال: تعلموه وعلموه واستنسخوه». وجاء عن طلحة بن عبيد الله «ما يقتضى جواز كتابة غير القرآن»، وأسند الرامهرمزى عن عبد الله بن محمد بن عقيل: «كنت أذهب أنا وجعفر إلى جابر بن عبد الله ومعنا ألواح صغار نكتب فيها الحديث، وأسند المرزبانى بسند- قيل إنه جيد- عن عبد الله بن بريدة «أن أناسًا من أهل الكوفة كانوا في سفر ومعهم شداد بن أوس، فقال له رجل حَدِّثْنا عن رسول الله ﷺ فقال: ائتوني بصحيفة ودواة» وروى عن أبي هريرة وعن أنس: «كتب العلم فريضة» وأما عبد الله بن عمرو بن

(١) مسلم، (٣٠٠٤).

العاص فإنه إنما كتب بإذن النبي ﷺ، جاءت عنه روايات مسندة، منها: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو قال: «يا رسول الله أكتب ما أسمعه منك؟ قال: نعم، قلت: في الغضب والرضا؟ قال: نعم، فإني لا أقول إلا حقا». وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: قال: «يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء لا نحفظها أفلا نكتبها؟ قال: بل فاكتبوها»[1].

نماذج مما كُتِب في عهد النبي ﷺ:

- **الصادقة:**

أخرج الحاكم فى مستدركه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: ما أتينا على شيء إلا على الصادقة، والصادقة صحيفة استأذنت فيها النبي ﷺ أن أكتب فيها ما أسمع منه فأذن لي.

ومن طريق ليث عن مجاهد عنه، قال: «ما يرغبني فى الحياة إلا خَصْلتان: الوهط (مال كان لعمرو بن العاص بالطائف). والصادقة: صحيفة كنت استأذنت رسول الله ﷺ أن أكتبها عنه فكتبتها، وهى الصادقة».

(١) المرجع السابق.

- **عدم كتابه:**

وأسند عن مجاهد قال: «رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفةً فذهبت أتناولها فقال: مه يا غلام بنى مخزوم. قلت: ما كنت تمنعني شيئًا. قال: هذه الصادقة، فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ ليس بينى وبينه أحد».

- **خطبة فتح مكة:**

ومن صحيح حديث رسول الله ﷺ الدال على جواز ذلك: حديث أبي اليمنى في التماسه من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئا سمعه من خطبة عام الفتح، وقوله ﷺ «اكتبوا لأبي».

ويوجه ابن الصلاح الأحاديث التي تبدو متعارضة بقوله: «ولعله ﷺ أذن في الكتابة عنه لمن خشى عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتابة، أو نهى عن كتابة ذلك حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك».

كان الأوزاعى يقول: «كان هذا العلم كريمًا يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله».

يقول ابن الصلاح: «ثم إنه زال الخلاف وأجمع المسلمون على توسيع إباحته ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة». نقل عن معاويةَ بن قرة: من لم يكتب العلم لم يعد علمه علما» يقول البلقينى فى محاسنه: «والآن فهو مجمع عليه لا يتطرق خلاف إليه».

أثر جمع السنة على الثقافة الإنسانية

لم يغب عن المحدثين الذين حملوا لواء السنة أن هناك أشياء نسبت إلى الرسول ﷺ مما رآه الناسبون موافقة لأهوائهم السياسية وعقائدهم المذهبية، وهؤلاء الوضاعون كانوا لا يرون أنه لا مانع من نسبتها إليه أو اقتنعوا بأنها مقيدة لأهوائهم.

من هنا كان الحديث يحتوى على السنة أو الإسناد، وعلى المتن، والمراد بالسند الرواه والمتن في الأصل يطلق على الأصل المكتوب.

- **أثر جمع السنة على الثقافة الإسلامية:**

من هنا لم يكن جمع السنة النبوية جمعا عشوائيًا غير محدد المعالم أو غير خاضع لقواعد علمية دقيقة أو نشط له من هو غير مؤهل لجمعها، إنما حمل أمانة الرسالة الإسلامية وجمع السنة من جوهرها جيل من الأئمة المحققين من السلف الصالح حمل أعباء الجهاد العلمى، قيامًا بحقه، فرض كفاية، فكان علماء الإسلام جندها المخلصين، صدقوا البذل لها ورعوها حق رعايتها، كل جيل يسعى بالرسالة حيث وسعته خطاه، ثم يسلمها إلى الجيل الخالف أمانة وذخيرة وميراثًا.

تقول بنت الشاطئ[1]: «وتعتبر مناهج المحدثين ومنها مقدمة ابن الصلاح وثيقة هامة تضاف إلى قضية تراثنا في مواجهة من يستريبون في

(١) مقدمة ابن الصلاح والبلقينى في محاسن الاصطلاح ص٩.

جدوي اشتغالنا به، مؤكدًا حاجة حاضرنا إلى رصيد جهود السلف من علمائنا، ومصححا خطأ الذين تورطوا في الظن بأن أصول منهج التحقيق وقواعد المنهج النقلي بوجه عام، هي من بضاعة الغرب الحديث التي تطوع بنقلها إلينا تلاميذ الثقافة الغربية، وحسبوها غاية المراد ونهاية المطاف، ثم هو جدير بأن يحسم مالا يزال عالقا في أفقنا من بقايا الشك في المرويات النقلية التي وصلت شفاها إلى عصر التدوين، وقد شغلتنا قضية الشك طويلًا في دعوة انتحال الشعر الجاهلي، وما كانت ـ في حقيقة أمرها عند متعصبي المستشرقين ـ سوى حركة التفاف قصدوا بها إلى هز الثقة فيما نقل إلينا من نصوص السنة، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ومن السيرة النبوية وطبقات الصحابة وتاريخ صدر الإسلام فتحاشوا الطعن صراحة في هذه المرويات الدينية مباشرة كي لا نلقاهم بالحذر والارتياب والرفض، وأفرغوا جهدهم في اتهام الشعر الجاهلي هزا للثقة في الرواية النقلية، ومن ثم يهتز البنيان الشامخ الذى قام عليها، فكان لنا منه مصادر السنة والسيرة والتفسير، ومادة تاريخ الإسلام من عصر المبعث إلى عصر التدوين».

ولم يدخر علماء الحديث وسعا في تأصيل قواعد جمع السنة وتوثيق المرويات، وفحص الأسانيد، ونقد المصادر، ما لا تستغنى عنه مناهج البحث الحديثة في النقد والتحقيق والرواية والنقل فكانت عمدة

في المنهج النقلي لتوثيق المصادر وتحقيق النصوص في مجال الدراسات الإسلامية، وفى مجال النقد التاريخي - أيضًا- لكل درس يعتمد الوثائق المخطوطة، أو المدونة مادة ومصدرًا - دراية ورواية.

وإن ما يعرف في العصر الحديث بعلوم المناهج: منهج النقد التاريخي، ومناهج التحليل التاريخي، ومناهج الاستقراء، ومناهج الاجتماع إلى آخره، وضع بذرته الأولى السلف الصالح من أئمة المسلمين وشهد بذلك المستشرق الألماني «فرانز روزنتال» حين وضع شهادته بكتابه: «مناهج البحث العلمي عند المسلمين» وترجمه إلى العربية الدكتور أنيس فريحة وراجعه الدكتور وليد عرفات.

ومعنى النقد التاريخي: بسط قواعد المنهج النقلي لتوفيق المرويات ونقد المصادر وتحقيق النصوص ابتغاء الوصول إلى الواقعة القديمة وهو يركز على النقد الخارجي في الأبحاث الأولية التي تتعلق بالخط واللغة والمصادر، والنقد الخارجي يقابل- عند علماء الحديث- السند وهو توثيق الاتصال لسند الحديث من أوله إلى منتهاه، وأمانة المؤرخ والناقل هي ما عُرف عند علماء الحديث بضبط الراوي، وتحديد ثبت الإسناد وطرق التحمل والأداء لتمييز المتواتر والصحيح والضعيف، والمسند، والمتصل والمرفوع، والموقوف، والمنقطع، والمعضل والمدلس، والمضطرب، والمعلل، والمدرج، والموضوع.

وجاء كتاب «روزنتال» «مناهج البحث العلمي عند علماء المسلمين» خير شاهد على تميز المسلمين وتفوقهم في مجال النقد التاريخي. يقول: تميز المسلمون بالتفوق الفكري بحيث يُحتج بهم في الصفاء والوضوح للحياة العقلية الإسلامية. ولقد تركوا لنا رصيدًا وفيرًا يعالج المنهج:

منه: كتاب «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لبدر الدين بن جماعة/ ٧٣٣، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي- القرن الخامس الهجري، وكتاب «أدب المفتي والمستفتي» لابن الصلاح- القرن السابع، وكتاب: «مقدمة ابن الصلاح»، وكتاب: «الجامع والعلل» للترمذي، وكتاب: «أصول الحديث والمدخل» الحاكم النيسابوري، وكتاب: «الكفاية في علم الراوي . . والإلماع». للقاضي عياض، وذلك ما لا يجهله عامة المشتغلين بالعلوم الإسلامية[١].

يقول الشيخ على حسب الله[٢]: وإذا كان علماء الإسلام جديرين بالشكر والتقدير لما بذلوا من جهد فى بيان المعارف الإسلامية- فإن

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح – تحقيق وتوثيق د. عائشة عبد الرحمن.
- أقضية رسول الله ﷺ المحدث عبد الله محمد بن فرج المالكي القرطبي.
- تدريب الراوي- السنة قبل التدوين الدكتور محمد عجاج الخطيب.
(٢) أصول التشريع الإسلامي ص٣.

من بواعث فخرهم سبقهم إلى وضع قواعد لتوثيق السنة واستنباط الأحكام من النصوص التشريعية مما لم يجارهم فيه أحد من أهل الشرائع الأخرى، وإنما دعاهم إلى هذا ما امتاز به الإسلام من العناية بأمري الدين والدنيا والملائمة لكل زمان ومكان، فإن ذلك العموم وتلك المرونة جعلا مصادر التشريع فيه صالحة للاستنباط في كل آن، وكان لزامًا ألا يترك أمر الاستنباط منها لفوضى الأهواء ونوازع الشهوات حتى لا تُستغل أسباب الصلاح في الإفساد، ولا تكون الشريعة وسيلة إلى البغي والعدوان بين العباد.

أسباب الوضع

بعد التحكيم واستشهاد الإمام علي رضي الله عنه نشأت الفرق والأحزاب التي صبغت شرعيتها بصبغة دينية، وقد حاول كل حزب أن يدعم ما يدعي بالقران والسنة، ومن البديهى ألا يجد كل حزب ما يؤيد دعواه فى نصوص القرآن والسنة فتأول بعضهم القرآن وفسروا بعض الأحاديث بما لا تحتمله- ولم يكن هذا كافيًا لأن يحقق ما يرمون إليه، ولم يجدوا إلى تحريف القرآن أو تأويله سبيلا لكثرة حفاظه، فتناولوا السنة بالتحريف، فزادوا عليها ووضعوا على رسول الله ﷺ ما لم يقل»[1]، ونشطت حركة الوضع والوضاعين مع الزمن حتى اختلط الحديث الصحيح بالموضوع وظهرت أحاديث موضوعة في فضائل الخلفاء الأربعة، وغيرهم من رؤساء الفرق وزعماء الأحزاب ثم ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسية والفرق الدينية، وكانت الأحاديث الموضوعة تولد مع ظهور الفرق.

وهكذا حتى تكونت مجموعة من الأحاديث التي كشف عنها المحققون من علماء الحديث، ولم يقف الوضع عند هذا الحد، بل تعداه إلى مختلف أبواب الحديث فوضعت أحاديث في الفضائل والمثالب وأحاديث في مناقب البلدان والأيام وأخري في العبادات، والمعاملات، والأطعمة والأدب والزهد ... الخ.

(١) السيوطى، اللآلىء المصنوعة ج٢/ ٢٤٨.

يقول ابن تيمية: والصحابة- رضي الله عنهم- كانوا أقل فتنًا من سائر من بعدهم، فإنه كلما تأخر عصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان:

- بدعة الخوارج المكفرين لعلي - كرم الله وجهه -.
- وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته أو نبوته أو ألوهيته، ثم كان آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك فحدثت بدعة: المرجئة والقدرية، ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة: الجهمية والمشبهة الممثلة، ولم يكن في عهد الصحابة شيء من ذلك، وكذلك فتن السيف، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين يغزون العدو، فلما مات معاوية قتل الحسين وحوصر ابن الزبير بمكة، ثم جرت فتنة الحرة بالمدينة، ثم لما مات يزيد جرت فتنة الشام بين مروان والضحاك بمرج راهط، ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله وجرت فتنة، ثم جاء مصعب ابن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة، ثم ذهب عبد الملك إلى مصعب فقتله وجرت فتنة، وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة، ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت فتنة كبيرة، فهذا كله بعد موت معاوية، ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان وقتل زيد بن على

بالكوفة، وقتل خلق كثيرون، ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرت حروب وفتن يطول وصفها»[1].

من هنا نستطيع القول أن أسباب الوضع:

- الأحزاب السياسية: الشيعة - الخوارج - المرجئة.
- أعداء الإسلام الزنادقة.
- الشعوبيون: التفرقة العنصرية، والتعصب القبلى، والتعصب المذهبي.
- القصاصون والوعاظ.
- الرغبة في الوضع مع الجهل في الدين.
- الخلافات المذهبية والكلامية.
- التزلف إلى الحكام والرغبة في إرضائهم.

***

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٣٨٦.

جمع السنة وتوثيقها

من هنا شدد علماء الحديث في البحث عن كل ما يتعلق بالحديث النبوى، رواية ودراية وخَطَوْا خطواتٍ جليلة كفلت سلامة السنة من كيد العابثين، وتكفل علم (مصطلح الحديث) بمنهج نقدى يبحث في سلامة الحديث دراية ورواية منها:

- التزام الإسناد: لأن السند للخبر كالنسب للمرء يقول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[(١)]، من هنا التزم التثبت في الإسناد.

وكان الزُّهْري إذا حدث أتى بالإسناد ويقول هشام بن عروة: «إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا»[(٢)].

يقول عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[(٣)].

وقد أتقن التابعون الإسناد وبرزوا فيه.

- الرحلة في التثبت: يقول ابن المسيب: «إن كنت لأسير ثلاثا في

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج١ ص٨٤.
(٢) المحدث الفاصل ص٢٠.
(٣) مقدمة التمهيد لابن عبد البر ص١٤.

الحديث الواحد[1]، يقول الإمام الأوزاعي: «كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركناه»[2].

• تتبع الكذبة والمدلسين: إلى جانب احتياط العلماء وتثبتهم في قبول الأخبار كان بعضهم يحاربون الكذابين علانية ويمنعونهم من التحديث، ويستعدون عليهم السلطان، فقد كان عامر الشعبي يمر بأبي صالح صاحب التفسير، فيأخذه بأذنه ويقول: «ويحك كيف تفسر القرآن وأنت لا تحسن أن تقرأ» وقال الشافعي: «لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان»[3].

وكان بعض المحدثين لا يتحملون كذب هؤلاء فيضربونهم ويهددونهم بالقتل.

روى الإمام مسلم بإسناده المتصل عن حمزة الزيات قال: «سمع مرة الهمداني من الحارث (الأعور) شيئًا فقال له: اقعد بالباب، قال: فدخل مرة وأخذ سيفه. قال: وأحس الحارث بالشر فذهب»[4].

(١) المحدث الفاصل ص٣٨.
(٢) الجرح والتعديل جـ١ – ص٢١.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ١٤٩.
(٤) صحيح مسلم شرح النووي ج١ ص٩٩ كان الحارث الأعور كذابا من غلاة الشيعة.

وكان نتيجة هذا أن توارى كثير من الكذابين، وكفوا عن كذبهم، كما أصبح عند العامة وعي جيد: يميزون به بين المتطفلين على الحديث وأهله ورجاله الثقات، وكان الناس لا يجرؤون على الكذب في زمن سفيان الثوري؛ لأنه كان شديدًا على الكذابين: يكشف عنهم، ويبين عوارهم، وفيه قال قتيبة بن سعيد: «لولا سفيان الثوري لمات الورع»[1].

(١) الكامل- ابن عدى ج١ ص٢- السنة قبل التدوين د. محمد عجاج الخطيب ص٢٣٠.

بيان أحوال الرواة «الجرح والتعديل»:

وكان لابد للصحابة والتابعين ومن تبعهم من الأئمة من معرفة رواة الحديث معرفة تمكنهم من الحكم بصدقهم أو كذبهم حتى يتمكنوا من تمييز الحديث الصحيح من المكذوب، لذلك درسوا حياة الرواة وتاريخهم وتتبعوهم في مختلف حياتهم، وعرفوا جميع أحوالهم، حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة»[(١)]، «وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[(٢)].

وقال على بن المديني لمن سأله عن أبيه: «سلوا عنه غيرى، فأعاد المسألة، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف»[(٣)]، «وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روي عنه»[(٤)]، وكان أئمة النقاد يعينون أيامًا للتكلم في الرجال وأحوالهم.

قال أبوزيد الأنصاري النحوي: أتينا شعبة يوم مطر فقال: «ليس

(١) الخطيب البغدادى شرف أصحاب الحديث ص٣٨.
(٢) الكامل لابن عدى ج٣ ص٤.
(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص٦٦.
(٤) المرجع السابق.

هذا يوم حديث، اليوم يوم غيبة، تعالوا نغتاب الكذابين»[1]، وكانوا يأمرون طلابهم وإخوانهم أن يبينوا حال الراوي الذي يكثر غلطه، والمتهم في حديثه.

قال عبد الرحمن بن مهدى: «سألت شعبة وابن المبارك والثوري ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا: انشره، فإنه دين[2].

قال السخاوى: «أى أناس صالحون، ولكن ليسوا من أهل الحديث»[3]، وقد نص عمر رضي الله عنه على العدالة التي يجب أن يتحلى بها كل مسلم حتى تقبل شهادته وروايته في كتابه إلى أبى موسى الأشعري: «والمسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مُجَرَّبًا عليه شهادة زور. أو مجلودا في حد.. فإن الله- تعالى- تولى من العباد السرائر»[4]، وتوسع بعده، الصحابة والتابعون وبينوا من تترك روايته مطلقا، ومن لا تقبل روايته ولو تاب كالوضاعين الكذابين على رسول الله ﷺ، وأصحاب البدع الداعين إلى بدعهم إذا استحلوا الكذب.

قال الإمام مالك: «لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه

(١) الكفاية ص٤٥.
(٢) مقدمه التمهيد ص ١٢- محمد عجاج الخطيب السنة قبل التدوين ص٢٣٤.
(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص٥٢.
(٤) إعلام الموقعين ج١ ص٨٦.

معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث»[(١)]، وقيل لشعبة بن الحجاج: «متي يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روي عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط وإذا اتهم بالكذب، وإذا روي حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طُرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه»[(٢)].

وقال الإمام الشافعي: «كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاووس وغير واحد من التابعين- يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروى ويحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل العلم يخالف هذا المذهب»[(٣)].. هكذا بين جهابذة هذا العلم- منذ صدر الإسلام إلى عهد التدوين والتصنيف- أحوال الرواة: المقبول منهم والمتروك، وتكامل علم الجرح والتعديل وألفت مصنفات ضخمة في الرواة، وأقوال النقاد فيهم، حتى إنه لم يعد يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول والثقات، كما ألفت مصنفات ومعاجم خاصة بالضعفاء

(١) المحدث الفاصل ص٣٩- الجرح والتعديل ص٣٢ ج١- والكفاية ص١١٦- السنة قبل التدوين ص٢٣٧.
(٢) المراجع السابق.
(٣) مقدمة التمهيد ص١٠.

والمتروكين، وأصبح من السهل على أصحاب الحديث أن يميزوا الخبيث من الطيب في كل عصر- ولاسيما عصرنا الحديث الذى اشتدت فيه الأصوات الناهقة بعداء السنة والطعن فيها والتقليل من شأنها والاكتفاء بالقرآن، وقدم المستشرق الألماني «شبرنجر» في تصديره كتابَ (الإصابة) لابن حجر «لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة، أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشئونَهم»[1].

- صياغة قواعد لمعرفة الوضع والوضاعين:
- علامات الوضع في السند.
- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع .
- علامات الوضع في المتن.

قال الإمام ابن قيم الجوزية[2]: «وسئلت : هل يمكن معرفة الموضوع بضابط ، ومن غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنة الصحيحة، واختلطت بدمه ولحمه وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة

(١) محمد عجاج الخطيب السنة قبل التدوين ص٢٣٩.
(٢) المنار لابن القيِّم الجوزية ص١٥.

السنن والآثار ومعرفة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من الصحابة ومثل هذا يعرف- من أحوال رسول الله ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر عنه، وما لا يجوز- ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فللأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله في العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه ومالا يصح- ماليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم: يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليب مشاربهم- مالا يعرفه غيرهم».

- ومن القرائن التي تدل على الوضع في المتن: ركاكة اللفظ المروي، فحيثما وجدت وجد الوضع.

- فساد المعنى: كقولهم: «الباذنجان لما أكل له، والباذنجان شفاء من كل داء»[1] يقول ابن قيم الجوزية: «فهذا من السمج البارد الذى يصان عنه كلام العقلاء فضلا عن كلام سيد المرسلين»[2] وكقولهم موضوعا على النبى: ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة والماء الجارى، والوجه الحسن[3].

(١) المنار لابن القيم الجوزية ص١٩.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسُه.

«قال ابن قيم الجوزية: وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم- فكذب مختلق وإفك مفتري»[1].

ومن الموضوعات كل حديث تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، فهو موضوع من موضوعات الأحاديث التي تشتمل على سخافات لا تصدر عن العقلاء مثل حديث المجرة: «المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش»[2]، «وحديث المؤمن حلو يحب الحلاوة»[3].

- ما يناقض نص الكتاب أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي.
- من الوضع الأحاديث التي تدعى تواطؤ الصحابة على كتمان أمر وعدم نقله كالأحاديث التي زعمها الشيعة للإمام على مثل الوصاية وغيرها.
- موافقة الحديث لمذهب الراوي وهو متعصب فقال لتعصبه، كرواية الرافض أحاديث فضل آل البيت والمرجىء يروى حديثًا في الإرجاء .

(١) المنار، لابن القيم ص٢٢.
(٢) المرجع السابق ص٢٩.
(٣) نفسه ص٣٠.

• اشتمال الحديث على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير مثل هذه المجازفات لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول ﷺ، نحن لا نستقرئ قواعد التحقيق في أصول الحديث إنما ذكرنا طرفا منها ليعلم الذين يتطاولون على السنة النبوية أنهم يتطاولون على الإسلام بإشاعة الشك والريبة من حيث يدرون أو لا يدرون، وهذا ولاشك انخداعهم بآراء أعداء الإسلام وذلك.

• إما لجهلهم بحقائق التراث الإسلامي وعدم اطلاعهم عليه من مصادره.

• وإما انخداعهم بالأسلوب العلمى «المزعوم»، الذى يدعيه أولئك الخصوم.

• وإما لرغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكرى من ربقة التقليد كما يدّعون.

• وإما لوقوعهم تحت تأثير أهواء، وانحرافات فكرية لا يجدون مجالاً للتعبير عنها بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكاتبين.

• الزنادقة والفساق والمغفلون: الذين لا يفهمون الحديث ولا يفهمون ما يحدثون، وكل من لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم، قال الحافظ ابن كثير: «المقبول الثقة الضابط لما يرويه، وهو

المسلم العاقل البالغ سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه فاهما إن حدث عن المعنى، فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته[1]، والرواة الذين يتوقف فى قبول روايتهم أصناف من أهمهم:

- من اختلف في تجريحه وتعديله.
- من كثر خطؤه وخالف الأئمة الثقات في مروياتهم.
- من كثر نسيانه.
- من اختلط آخَر عمره.
- من ساء حفظه.
- من كان يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى .

***

(١) د. مصطفى السباعي السنة ومكانتها في التشريع ص٩٤. اختصار علوم الحديث ص٩٨.

وضع قواعد عامة نقدية لتقسيم درجات الحديث

من هنا قام العلماء بصياغة علم يشتمل على القواعد لفرز الحديث الصحيح- من الحسن- من الضعيف.

وانتظمت تلك القواعد تقسيمات السنة، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس، أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، وكانت هذه المصنفات تشتمل على السنن وما يتعلق بها، وكان بعضها يسمى مصنفا، وبعضها يسمى جامعا أو مجموعا وغير ذلك.

فقد اختلف في أول من صنف وبوب فقيل:

١. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المصرى «١٥٠هـ» بمكة.
٢. ومالك بن أنس «٩٣- ١٧٩هـ» بالمدينة.
٣. محمد بن إسحق «١٥١ هـ» بالمدينة.
٤. ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ذئب «٨٠- ١٥٨ هـ» موطأ أكبر من موطأ مالك.
٥. الربيع بن صبيح «١٦٠ هـ».
٦. سعيد بن عروبة «١٥٦هـ».

٧. حماد بن سلمة «١٦٧هـ» البصرة.

٨. سفيان الثورى «٩٧-١٦١هـ» الكوفة.

٩. معمر بن راشد «٩٥-١٥٣هـ» اليمن.

١٠. الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي «٨٨-١٥٧هـ» الشام.

١١. عبد الله بن المبارك «١١٨ - ١٨١ هـ» خراسان.

١٢. هشيم بن بشير «١٠٤ - ١٨٣ هـ» واسِط.

١٣. جرير بن عبد الحميد «١١٠ - ١٨٨هـ».

١٤. عبد الله بن وهب «١٢٥-١٩٧ هـ» مصر[1].

وقبل ذلك كله عامر الشعبي، التابعي الجليل «١٩-١٠٣هـ».

- ثم مرحلة المسانيد مسند الطيالسي ١٣٣ هـ، ومسند الإمام أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة - وذكروا طرقًا كثيرة لكل حديث لمعرفة الصحيح من الضعيف.

- ثم مرحلة الصحاح:

- أول من صنف الصحيح: «البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، مولاهم «١٩٤ - ٢٥٤ هـ».

(١) راجع: المحدث الفاصل ص١٥٥ وتدريب الراوي ص٤٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٨٦- مقدمة فتح الباري ص٤- منهج ذوى النظر ص٥١٨.

- وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم أي من بنى قشير لا من مواليهم «٢٠٤-٢٦١ هـ».

يقول ابن الصلاح: «مسلم» مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز، وأما ما رويناه عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك»- ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ- فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم، ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد؛ وأما ما رويناه عن أبي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا قول من فضل من شيوخ المغرب: كتاب مسلم على كتاب البخاري، إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه ليس بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح- فهذا لا بأس به، يقول ابن الصلاح: وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح[1]، فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحا فهذا مردود على من يقوله.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٨٩.

يعلق البلقيني[1]، فيقول في تفضيل البخاري علي مسلم:

«إن البخاري اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا: أن يكون الراوي ثبت عنده سماعه من شيخه، ومسلم يكتفي بمجرد المعاصرة، واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان، والبخاري يقول: ما تركت من الصحاح أكثر..».

وأما قول مسلم «ما أجمعوا عليه» يعني الأربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور.

قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح- وجملة ما في كتابه: الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا، الأحاديث المكررة.

وقد قيل: إنها بإسقاط المكررة: أربعة آلاف حديث إلا أن العبارة كما يرى ابن الصلاح قد يندرج تحتها عندهم- أنا والصحابة والتابعين وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين.

وفي آمالي ابن الصلاح قال: وهكذا صحيح مسلم، نحو أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر، فقد روينا عن أبي موسى الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الداري، فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه فلما أن

(١) محاسن الاصلاح ص ٩١.

قام قلت: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، فقال: لمن ترك الباقي؟[1].

وعلى الله القصد، ومنه العون والسداد والتوفيق والرشاد، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته الأبرار وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

***

(١) ومن أراد الزيادة: مقدمة ابن الصلاح- ومعها محاسن الاصطلاح- البلقيني- تحقيق وتوثيق وتقديم ودراسة. د. عائشة عبد الرحمن.

المحتويات

الموضوع الصفحة
مقدمة بقلم فضيلة الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية ٣
السنة والسلوك الإسلامي ٥
مرتبة السنة ٩
السنة وتحقيق المثل العليا ١٤
كتابة السنة والزعم بعدم كتابتها ١٩
أثر جمع السنة على الثقافة الإنسانية ٢٣
أسباب الوضع ٢٨
جمع السنة وتوثيقها ٣١
وضع قواعد عامة نقدية لتقسيم درجات الحديث ٤٢